

تونس أول من أمس، استقبل الملك السعودي، برفقة وزيريه الداخليّة والخارجيّة، وفداً تونسياً يترأسه وزير الداخليّة. وتشبه هذه الزيارة، التي لم يُعلن عنها مسبقاً، بالتقدم خطوة أخرى، من البوابة الأمنيّة، لإرجاع الزخم إلى الملاقة بين البلدين، والتي عرّضت برودة خلال فترة حكم «النهضة»

وزير الداخليّة في السعودية: العلاقات مع الرياض ... تدخل «باب الأمن»

تونس - الأخبار

مع سقوط نظام زين العابدين بن علي في 2011، وقدم «حركة النهضة» إلى الحكم على رأس تحالف «الترويكا»، شهدت العلاقات التونسية - السعودية تدهوراً غير مسبوق. فإلى جانب مسألة احتضان الرئيس الهارب، فشلت زيارة حمادي الجبالي، رئيس الحكومة زمن حكم «النهضة»، للسعودية في إذابة الجليد وإزالة التحفظات.

بدا حينها أنّ المملكة متحفظة على وجود «الإسلاميين» في الحكم، وهو ما انعكس تراجعاً في وتيرة استثماراتها في تونس، وحجمها، إضافة إلى غياب الدعم الاقتصادي بشكل شبه كامل. وتعتبر السعودية في ثالث أهمّ الدول العربيّة المستثمرة في تونس، حيث يتركز نقل مشاريع رجال أعمالها التي تبلغ قيمتها حوالي 800 مليون دولار، في قطاعي العقارات والسياحة. (شيد رجل الأعمال صالح كامل، مثلاً، «صاحبة البحيرة»، وهي إحدى أفخم ضواحي العاصمة، إضافة إلى امتلاك رجال أعمال آخرين بعض أفخم الفنادق في البلاد).

مع تغير الرياح السياسيّة، ووصول الباجي قائد السبسي، عام 2014، إلى رأس الدولة، برفقة حزبه «نداء تونس»، توجهت الرغبة مرّة أخرى لإحياء العلاقات. ورغم بقاء التحفظ من الجانب السعودي حول «مشاركة الإسلاميين» في الحكم، استغل

قائد السبسي، فور تسلمه منصبه الجديد، مناسبة وفاة الملك عبد الله، ليجري زيارة مكوكيّة دامت ثلاث ساعات، مهّدت الطريق لزيارة أخرى نهاية 2015 أبدى خلالها تودّداً نحو المملكة، وأظهر اعتراضه على السياسة الإيرانيّة في المنطقة. إضافة إلى ذلك، أعلنت تونس انضمامها إلى «التحالف الإسلامي» فور إعلان محمد بن سلمان عنه (بقيت عضويتها صورتيّة بعد انتقادات داخليّة شديدة). لكن على الرغم من التطمينات والاستعدادات الكلاميّة التي أبدتها السعودية، لم يعرف الملف الاقتصاديّ تطوراً نوعياً خلال العامين الأخيرين، خاصة مع توجه تونس الملتمزم بنوع من التوازن في سياستها الخارجيّة، الأمر الذي برز خاصّة في «الأزمة الخليجية» التي تتخذ منها موقفاً محايداً، ترى قطر أنّه يخدمها فيما يرى المحور السعودي أنّه غير كاف.

وفي العام الأخير، ظهرت، وبطلب تونسي، بوادر سعوديّة لإقامة بعض المشاريع الصغرى البعيدة عن الطابع الاستثماريّ التجاري، مثل ترميم «جامع عقبة بن نافع» في القيروان (اتفاق في تموز/ جويلية الماضي) أو إنشاء مستشفى جامعيّ، وجدير بالذكر أنّه في بداية الشهر الماضي، أعلن السفير السعودي لدى تونس، محمد بن محمود العلي، عن تبرّع دولته بنحو 5 ملايين دولار «لترميم جامع الزيتونة، وصيانة مسجد الملك عبدالعزيز» الواقع في ضواحي

سلمت مستقبلاً براهم أول من أمس (عن «واس»)

تونس، على أن «يتولى الصندوق السعودي للتنمية وسفارة المملكة لدى تونس والجهات المختصة في الحكومة التونسية الإشراف والمتابعة والتنفيذ على المشروعين»، وفق ما نقل الإعلام المحلي.

ثمة أحاديث عن ضغوط على تونس للحدّ من نشاط «اتحاد علماء المسلمين»

ويحافظ كل ذلك على «شعرة معاوية» بين البلدين، وقوامها حضور اقتصاديّ رمزيّ للسعودية في مقابل دعم معنويّ تقدمه لها تونس، يتمدد وينحسر من دون وجود التزامات

واضحة أو خطوات ملموسة. إلا أنّ زيارة الوفد التونسيّ حالياً للمملكة تكتسب أهمّيّتها من طابعها الأمنيّ، وذلك رغم غياب المعطيات حول الملفات التي تمّ بحثها، وانعدام وجود سياق واضح لها. كلّ ما يتوافر حول الزيارة هو بيان قديم نشرته وزارة الخارجيّة السعوديّة يفيد باستقبال وزير الداخليّة التونسيّ، لطفي براهم، للسفير السعوديّ خلال كانون الثاني/ جانفي الماضي، وقد تلت ذلك اللقاء «الزيارة المفاجئة».

وقد وصل براهم إلى المملكة مساء يوم الأحد، من دون أن يُعلن عن ذلك مسبقاً، والتقى يوم الإثنين وزير الداخليّة السعوديّ، ليتحول يوم الأربعاء إلى قصر اليمامة لملاقاة الملك سلمان، في لقاء قالت وكالة الأنباء السعوديّة

الرسمية أنّه تمّ خلاله «استعراض العلاقات الثنائيّة بين البلدين... ونقل تحيات الرئيس التونسيّ (!)»، من دون ذكر تفاصيل أخرى.

وفي السياق، نقلت «مجلة سطور» التونسيّة، وفقاً لما قالت إنّها «تسريبات» حصلت عليها، أنّ الرياض أبلغت وزير الداخليّة التونسيّ رغبتها في وضع حدّ لنشاط مكتب «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» في تونس، الذي يرأسه عبد المجيد النخّار، القياديّ في «حركة النهضة» وأحد أبرز منظريها. وقد سبق أن صنّفت السعودية والإمارات والبحرين ومصر «الاتحاد» في قوائمها للمنظمات الإرهابيّة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي، في قرار أثار نقاشات حادة

اليمن

إدارة ترامب «لا تحتاج» تفويضاً: مستثمرون في دعم السعودية



وصف المشرعون مشاركة بلادهم في حرب اليمن بأنها «غير دستورية» (أف ب)

في مؤتمر صحفي، مشاركة بلاده في الصراع الدائر في اليمن بأنها «غير دستورية وغير مصرح بها»، عازياً ذلك إلى أن «الكونغرس لم يعلن الحرب ولم يجز استخدام القوة العسكريّة في هذا النزاع»، مشدداً على ضرورة أن «ينتهي الدعم العسكري الأميركي للائتلاف

تستند الإدارة الأميركية إلى ترخيص أصدره الكونغرس عام 2001

السعودي». واعتبر «لي»، بدوره، أن التحرك الذي يعنزم إطلاقه مع زميله «يمكن أن يساعد الكونغرس على إعادة تأكيد سلطته في عملية صنع القرار في السياسة الخارجيّة»، موضحاً أن «هذا التشريع ليس ليبرالياً ولا متحفظاً، (بل هو) دستوري».

واتهم المشرعون الثلاثة، في مقالة مشتركة نُشرت في صحيفة «واشنطن بوست»، الجيش

بالمشاركة في هذه الحرب، وعدم استعدادها للمفاوضة فيها. وأكدت المتحدّثة باسم ال«بنتاغون»، دانا وايت، أمس، استمرار مساندة بلاده لـ«التحالف العربي»، موضحة أن «مهمتنا في اليمن تنقسم إلى جزئيين: الأول مواجهة الإرهاب، والثاني دعم السعودية التي تعرّضت لهجوم من الحوثيين المدعومين من إيران، والذين أطلقوا صواريخ واستهدفوا منشآت مدنيّة». وأضافت وايت أن الدعم الأميركي يتم «عن طريق التزويد بالوقود، والمشاركة بالمعلومات الاستخباراتيّة».

وجاءت تصريحات وايت بعدما أعلن 3 مشرعين هم: الجمهوري مايك لي، والديمقراطي كريس ميرفي، والمستقل بيرني ساندرز، عزمهم استغلال بند في «قانون صلاحيات الحرب» الصادر عام 1973، يسمح لأي عضو في المجلس بطرح قرار حول سحب القوات المسلحة الأميركيّة من صراع لم تحصل المشاركة فيه على تفويض من ال«كونغرس». ووصف ساندرز،

جددت الولايات المتحدة، أمس، دعمها عمليات اليمن، في وقت عاود فيه مشرعون أميركيون محاولتهم استغلال «قانون صلاحيات الحرب» الصادر عام 1973، من أجل إرغام بلادهم على الانسحاب من الحرب الدائرة في هذا البلد

لم تكد تمرّ ساعات على إعلان مشرعين أميركيين نيتهم التقدم بمشروع قرار يسمح بإجراء تصويت في ال«كونغرس» على انخراط الولايات المتحدة في الحرب الدائرة في اليمن، حتى سارعت وزارة الدفاع إلى تجديد دعمها لعمليات تحالف العدوان على هذا البلد، في مؤشر إلى تمسكها

لافتين إلى أن «ملايين الدولارات التي أنفقها الأميركيون على شكل مساعدات إنسانيّة كانت ملحة بسبب فشل الحكومة الأميركيّة».

الأميركي بأنه «يجعل الأزمة الإنسانيّة في اليمن أكثر سوءاً، من خلال مساعدة طرف في الصراع على قصف المدنيين الأبرياء».